

وعل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛
وعل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائي جمركي ؛
وعل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات التنمية
الاقتصادية ؛
وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ باصدار التعرفة
الجمركية ؛
وعل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تغى الشركة العامة للبترو ومقاولوها من جميع الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ورسم الاحصاء الجمركي ورسم الدعم
لمشروعات التنمية الاقتصادية على جميع ما يستورد لعمليات البحث عن
البترو وإنتاجه وتقليله من الآلات والمهامات والماد والأجهزة والأدوات
وسسائل النقل بأنواعها ، وذلك بناء على شهادة تقىمها الشركة معتمدة
من المؤسسة المصرية العامة للبترو بأن تلك الواردات لازمة للشركة
لعمليات التقدمة وموضع بها اسم المقاول .

ولا يسرى هذا الاعفاء على الواردات المذكورة إذا أمكن الحصول
عليها من الانتاج المحلي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذى القعده سنة ١٢٨٩ (٢٥ يناير سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٠

بالترخيص لوزارة الشئون الاجتماعية بصرف مبلغ لإغاثة منكوبى
الفيضانات التي اجتاحت بعض أجزاء من تونس والجزائر
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٩ ربط الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ١٩٦٩-١٩٧٠ ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٠

يعين مدير إدارة للتخطيط والدراسات الفنية
بالشركة العامة لمشروعات الكهربائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد المهندس عبد الفتاح أحمدحسن على مدير
لادارة التخطيط والدراسات الفنية بالشركة العامة لمشروعات الكهربائية
بالفترة الأولى .

مادة ٢ - على وزير الكهرباء والسد العالي تنفيذ هذا القرار
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذى القعده سنة ١٢٨٩ (٢٥ يناير سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٠

باعفاء الشركة العامة للبترو من الرسوم والضرائب الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لوزير الصناعة
في التعاقد مع الشركة العامة للبترو في شأن البحث عن البترول
واستغلاله ؛

وعل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص لوزير التجارة والصناعة
في التعاقد مع شركة كونورادا المتحدة للبترو في شأن البحث عن البترول
واستغلاله وبعض أحكام أخرى ؛